**مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في جريدة النهار تتضمن مقابلة أجرتها معي الكاتبة حول مدى حماية الدستور للعملة الوطنية وأموال المودعين**

**المقالة: الصرافون ينظّمون حياة اللبناني على وقع لهيب الدولار ماذا يقول الدستور في حماية النقد والعملة الوطنية؟**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهار 26 حزيران 2020

منذ فترة، واللبناني يعيش على وقع عمل الصرافين وحساباتهم. كل يوم، لا بل كل ساعة، يتحكم الصرافون بسعر الدولار، فيما قيمة الليرة اللبنانية الى ادنى مستوياتها.

باختصار، باتت حياة الشعب اللبناني تسير وفق أهواء الصرف وتعاميم مصرف لبنان، هذا فضلاً عن قرارات المصارف، كل على حدة، كما لو ان الذي يملك المال بات مثل الذي لا يملكه، فكيف بالحري بالنسبة الى من بات يعيش تحت خط الفقر بأشواط واشواط.

بات تأمين لقمة العيش كأنه من المهمات الصعبة على كل عائلة وفرد، وسط انخفاض القدرة الشرائية يوماً بعد يوم، والاحتكام الى اهواء التجار، وبات كل تاجر عنده سعر صرف لليرة اللبنانية يختلف عن الآخر. وكان ينقص بعد ان تتأكد المعلومات التي تتحدث عن رفع الدعم عن اسعار المحروقات والخبز. أما عن الدواء فحدّث ولا حرج عن ارتفاع جنوني للأسعار وعن فقدان عدد من الادوية الاساسية.

وسط كل ذلك، يبدو الصرافون وكأنهم ينظمون حياتنا، وفي هذا الامر مؤشر اكثر من خطير ومسألة غير مقبولة بتاتا.

فأي مقاربة دستورية يمكن أن تعطى لهذه المسألة؟ وأي مسؤولية للسلطة في هذا السياق؟

ينطلق الخبير الدستوري الدكتور عصام اسماعيل من مقاربة واضحة تقول: "حماية الاستقرار النقدي واجب دستوري".

ويشرح لـ"النهار": "قبل البحث في النصوص الدستورية، فإن حماية الاستقرار النقدي وضبط التداول في العملة هما مبدأ دستوري يرتبط بالقانون الطبيعي وبمفهوم الدولة وحماية وجودها واستقرارها الذي له الأولوية، ويعدّ غاية تسمو على ما عداها من غايات، وتتاح في سبيل تحقيقها كل الوسائل، ولقد أسماها المجلس الدستوري بالمصلحة العليا".

من هنا، فإن الحفاظ على العملة الوطنية يمكن ان يدخل في اطار مسؤوليات السلطة الدستورية؟

يجيب اسماعيل: "من بديهيات واجب الدولة الدستوري، الحفاظ على العملة الوطنية ومنع التلاعب بها، ولكن على الرغم من ذلك، فإن السوق اللبنانية تشهد منذ فترة، ارتفاعاً غير مبرر في أسعار السلع والخدمات. واذا اردنا ان نحصر الموضوع بالشق الدستوري، فإنه لا حاجة ابدا الى نصٍ دستوري صريح كي تتدخل السلطات الدستورية للحفاظ على مصلحة الدولة العليا".

Volume 0%

عدالة وضمانات

لذلك، لا نرى في مراجعة للنصوص الدستورية أي بند واضح او نص يتكلم بصراحة على العملة الوطنية وحماية النقد المحلي، الا انه في الوقت نفسه، يمكن أيضاً ان نستقي من مقدمة الدستور هذا الموجب بصورة غير مباشرة.

يعلق اسماعيل: "إن مقدمة الدستور قد وضعت الموازنة الدقيقة بين الحقوق والواجبات، فلم تجعل من حرية التصرف مطلقة بل هي حرّية مقيّدة باحترام الواجبات، ومنها ما ورد في الفقرة (ج) من المقدمة، والتي أقرت قاعدة العدالة الاجتماعية والمساواة في الواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل. ومن المعلوم أن مصطلح العدالة الاجتماعية يشمل، وبوضوح، مبدأ أن تؤمن الدولة الضمانات اللازمة لاستقرار التعاملات المالية وحماية مدخرات المواطنين، والا تفقد قيمتها بسبب الأزمة المالية".

ويتابع: "في الاساس، لقد حرّم على السلطات الدستورية القيام بأي تصرف يلحق ضرراً فادحاً بالمصلحة الوطنية العليا، وتعتبر حماية النقد المحلي من هذه المصلحة، أو أن يتقرر تبرير المصلحة العليا بأي قيد لحق الملكية، لكون حق الملكية هو حق مصون دستوريا، والاموال والمدّخرات تعتبر حقاً من حقوق الملكية".

هكذا، اذا ارادت السلطة الاحتكام الى الدستور، فإنها بلا شك تستطيع القيام بعمل ما من اجل حماية النقد والتي كفلها الدستور، لا ان تكتفي بإلهاء اللبناني بإمكان ضخ دولارات "وهمية" في السوق، لم تلجم اصلاً ارتفاع الاسعار ولا ارتفاع الدولار نفسه.

في 12 حزيران الماضي، وبعد جلسة لمجلس الوزراء، تقرر تشكيل "خلية أزمة" برئاسة وزير المال غازي وزني تكون مهمتها "متابعة تطورات الوضعين المالي والنقدي وتطبيق القرارات"، على ان تجتمع هذه الخلية مرتين في الأسبوع، ويقدم من خلالها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تقريرا مفصلا عن التطورات، وترفع خلاصة عملها بشكل دوري إلى رئيس مجلس الوزراء حسان دياب.

هذا في المقررات، أما على ارض الواقع فلا يلمس اللبناني شيئا، سوى مزيد من ارتفاع جنوني لابرز السلع الاساسية، لا بل تهديد باختفاء الادوية وغيرها من الكوارث.

في الاساس، الى اي حد يعتبر عمل عدد كبير من الصرافين الحاليين عملاً نظامياً، وفي هذا الامر اشكالية دستورية اخرى لا تقل إلحاحاً او اهمية، لا سيما ان قانون تنظيم مهنة الصرافين أناط بمصرف لبنان حق تطبيق العقوبات الإدارية والقانونية في حق الصرافين، تصل إلى حد الشطب، وذلك تزامنا مع ملاحقة الجهات الأمنية المختصة، لغير المرخصين منهم.

وبعد... وكأن السلطة تتلهّى بالقشور، فيما المطلوب واحد البدء فورا بالاصلاحات. بالامس، وضع وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو شروطاً لمساعدة الحكومة اللبنانيّة في ظل الأزمة الاقتصادية، معتبرا ان الاصلاحات الحقيقية هي المدخل الاساسي للمساعدة، فعن أي خطة طوارىء مالية يبحثون، والشعب اللبناني وصل الى الحضيض، من أجل ان يبقوا هم فقط في مكانهم؟!

<https://newspaper.annahar.com/article/1219529-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%84%D9%87-%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9>